مراعاة المعنى في القواعد النحوية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)

البحث مستل من رسالة ماجستير

الكلمة المفتاح : مراعاة المعنى

أ.م. د. منى عدنان غني
جامعة تكريت – كلية التربية للبنات
Salim-hamad77@yahoo.com

طالبة الماجستير سجى ياسين زيد
جامعة تكريت – كلية التربية للبنات
Alhusamking14@yahoo.com

الملخص

إنّ علوم اللغة العربية اقترنت فيها النظرة إلى اللفظ والمعنى ، وقد بسط العلماء القول في عدم اجتماع البلاغة في شعر أو نثر حتى يجتمع في اللفظ والمعنى شروط الجودة من جهة ، والاتساق بينهما من جهة أخرى في سياق معين يليقان به ، فاللفظ والمعنى شيء واحد متلازم ملازمة الروح للجسد ، فلا يمكن الفصل بينهما بحال من الأحوال، والنحو العربي من هذه العلوم ، فقد وضع علماء النحو قواعد هذا العلم وأحكامه ومصطلحاته وتقسيم أبوابه الأساسية والفرعية تبعاً للفظ تارة، وتبعاً للمعنى تارة أخرى .

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على خير الخلق وأفصح من نطق بالضاد صلاة الله وسلامه عليه ، وعلى عترته الأمجاد ، وأصحابه الميامين الذين بذلوا أنفسهم في سوح الجهاد فنالوا الزلفى يوم التناد .

أدرك الإنسان منذ الأزل أنه لا يستطيع إفهام الآخرين وإيصال ما يدور في خلده إلّا بالربط بين اللفظ والمعنى الذي يريد التعبير عنه ، وقد تطور هذا الإدراك شيئاً فشيئاً حتى صار الكلام نُظماً دقيقة أثارت اهتمام علماء اللغة وحرّكت هممهم وطاقاتهم للكشف عن أسرارها وتفسير العلاقات والروابط بين أجزائها ،وهكذا فإن الصرح العلمي الذي شيّده العلماء في وضع علم النحو استند إلى اللفظ والمعنى معاً ،وقد وددت في هذا البحث عرض المواطن التي راعى فيها النحاة المعنى في القواعد النحوية ، واخترت عرض تلك المواطن في واحد من أفضل كتب النحو وأشملها ، وهو كتاب الإمام الشاطبي ابراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ) ، وهو الكتاب الذي يُعدّ أكبر الشروح لألفية ابن مالك حجماً.

وقد اقتضت طبيعة المادة أن يُقسّم البحث على تمهيد ، ومبحثين،فأما التمهيد فبينت فيه حياة الإمام الشاطبي(رحمه الله) ،وأما المبحث الأول فذكرت مالمراد بالمعنى لغة واصطلاحاً والمعنى النحوي، أما المبحث الثاني فتحدثت فيه عن مراعاة المعنى في القواعد النحوية .

ولم تكن دراستي ملمّة بجميع المسائل الواردة في كتاب الشاطبي وإنما كانت دراسة انتقائية.

وقد اعتمدت مادة البحث على الكتب النحوية ، ومنها : الكتاب لسيبويه ، والفوائد والقواعد للثمانيني ، وشرح اللمع للواسطي ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، والمقاصد الشافية للشاطبي ، ومن الرسائل : نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، والدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد ، أما البحوث ، فمنها : المعنى والقاعدة النحوية ، وغيرها من المصادر التي سوف تكشف عنها قائمة المصادر .

التمهيد

التعريف بالشاطبي

هو إبراهيم موسى بن محمد ، وكنيته التي عُرف بها أبو إسحاق ، ونسبه اللخمي[١]، ونسبته الغرناطي ، و الشاطبي : فالغرناطي نسبة إلى غرناطة التي عاش فيها ، أمّا الشاطبي فنسبة إلى الشاطبة وهي مدينة في شرق الأندلس[٢].

ولم تسجِّل المصادر التي نقلت ترجمة الإمام الشاطبي سنة مولده ،إلاّ أنّ الأستاذ محمداً أبا الجفان محقِّق كتاب فتاوى الإمام الشاطبي قدَّر ولادته قبيل سنة (٧٢٠هـ) استنتاجاً من تاريخ وفاة أسبق شيوخه ، أبي جعفر أحمد بن الزيات ، الذي توفي سنة (٧٢٨هـ) ، وهي السنة التي كان فيها الشاطبي يافعاً ، وهذا ما جعله يُرجِّح أنّ ولادته كانت قبيل سنة (٧٢٠هـ)[٣] .

تتلمذ الإمام الشاطبي(رحمه الله) على يد جماعة من العلماء ، منهم :

الشيخ الزيات الكلاعي : وهو أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي[٤]، **والشيخ ابن علي الفخّار** : هو محمد بن علي ، أبو عبد الله الفخار البَيْري، توفي سنة (٧٥٤هـ)،وكان من أحسن قرّاء الأندلس تلاوةً وأداءً [٥]، و**الشيخ أبو عبدالله المقري** : هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبدالرحمن القرشي المقري أبو عبدالله ، توفي سنة (٧٥٩هـ) [٦]،و**الشيخ البلنسي:** هو أبو عبدالله محمد بن علي بن

أحمد بن محمد البلنسي الأوسي ، توفي سنة (٧٨٢هـ) ، وهو مؤلف كتاب مبهمات القرآن[٧]،وغيرهم من العلماء.

وتتلمذ على يد الشاطبي جماعة من الطلاب الذي أصبحوا علماء فيما بعد ، ومن أهمهم:الإمام أبو عبدالله المجاري[٨]، وأبو جعفر أحمد القصّار الأندلسي الغرناطي[٩].

أما فيما يخص مؤلفاته فهي :الأصول العربية [١٠]، والإتقان في علم الاشتقاق[١١]، والإفادات والإنشادات[١٢] ، والموافقات في أصول الأحكام[١٣]،والمجالس[١٤]، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية[١٥] .

وقد أجمع من ترجم للشاطبي على أنّ وفاته كانت يوم الثلاثاء في الثامن من شهر شعبان سنة (٧٩٠هـ)[١٦] ، وبتقدير سنة ولادته فيما سبق فقد عاش نحو سبعين سنة.

المبحث الأول

المعنى اللغوي والنحوي

للمعنى –في اللغة – عدة معانٍ ، إذ يختلف المعنى اللغوي له باختلاف الأصل المشتق منه ، فيرجعه قسم من العلماء إلى (عَنَا ، يعنو) ، والقسم الآخر يرجعه إلى (عَنَى ، يعني) ، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٨٩هـ) : ((عناني الأمر يعنيني عنايته ، فأنا معنيٌّ به ، واعْتنيتُ بالأمر ... ، ومعنى كل شيء منْحتُه وحالُه الذي يصدر إليه أمره))[١٧] .

وقال ابن منظور(ت٧١١هـ) : ((ومعنى كل شيء : منحتُه وحاله التي يصير إليها أمره ، ... ومعنى كل كلام ومعناتُه ومعْنيّتهُ ، وقصدُهُ ، ويقال : عرفت ذلك في مضيّ كلامِهِ ومعناةِ كلامِهِ وفي معنى كلامِهِ))[١٨] .

وقال الزبيدي (ت١٢٠٤هـ) : ((معَنَى الكلام ومَعْنِيُّهُ بكسر النون مع تشديد الياء : ومعناته ، معنيّتُهُ : واحدٌ أي : فحواه ومقصده والاسم العناءُ ، ... وتقول : عَرَفتُ ذلك في معنى كلامه وفي معناةِ كلامِه ، وفي معنيِّ كلامهِ ، أي : في فحواه ... ، ومعنى كل شيء : محنته ، وحالهُ التي يصيرُ إليها أمرهُ ، والمعنى : إظهارُ ما تضمّنه اللفظ من قولهم : عنتِ الأرض بالنباتِ : أظهرتْه حُسْناً))[١٩].

وإذا كان المعنى في اللغة هو القصد والفحوى أو المضمون والدلالة التي يعطيها اللفظ وهو في إزائه ، فإنَّ المعنى –في الاصطلاح – لم يبعد كثيراً عن ذلك عند القدماء، ولهذا صار

المعنى اسماً للصورة الذهنية عند الجرجاني (ت٨١٦هـ) : إذ قال ((هي الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل))[٢٠] .

ومفهوم المعنى عموماً عند بعض المحدثين ليس بعيداً عن ذلك إذ عرِّف بأنه : التصور الحاصل في الذهن ، أو الفكرة التي يشكلها الوعي من مظاهر الأشياء في العالم أو الواقع الخارجي المحيط به ، لكن دارسي المعنى في الدرس اللغوي الحديث اختلفوا اختلافاً كبيراً في تحديد دلالة هذا المصطلح حتى صار من الصعب الوقوف على تعريف للمعنى يشمل جميع توجيهاتهم أو أغلبها وصار من العسير التوفيق بين معظم وجهات نظرهم في ذلك فتعددت تعريفات المعنى ، والسبب في تعددها هو يرجع إلى أمرين :

الأول : اختلاف حرفة الدارسين واختلاف ميادين بحوثهم الأصلية فقد تناول المعنى بالدراسة علماء من تخصصات متباينة كالمناطقة والفلاسفة وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء اللغة .

والثاني : كثرة المصطلحات التي درجوا على استعمالها في بحوثهم ، وعدم اتفاقهم على معانيها أو المقصود منها على وجه دقيق[٢١].

ولاشك في أنّ للمعنى أثراً كبيراً في اختلاف أبنية الجملة وتنوعها ، فغاية الجملة إنما تتحقق من فائدتها ، وهذهِ الفائدة لا تحصل إلاّ بصحة المعنى الذي تؤول إليه، وقد عبّر المبرد (ت٢٨٥هـ) عن هذا المفهوم للمعنى بقوله : ((إن الكلام إنما يراد لمعناه))[٢٢].

وللمعنى أثرٌ ملموس في الدراسات النحوية التي ظهرت منذ بدء التأليف النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، ويظهر هذا الأثر واضحاً في مناهج البحث النحوي وصياغة النحاة لأصول النحو وفروعه ، وتعليلهم لظواهره وأحكامه ، ودراستهم لدلالة مفردات اللغة وتراكيبها ، وفهمهم لأساليب الكلام وطرائق التعبير ، وجدلهم في اختلاف أوجه الإعراب في اللفظ الواحد ، وتأويلها وغير ذلك مما زخرت به تصانيفهم من مسائل نحوية وحجج ومناظرات[٢٣].

ويعدُّ علم الصرف المقدِّمة لدراسة النحو في أية لغة من اللغات والحقيقة أنّ الدراسة النحوية لا يتمُّ استيفاؤها بعيداً عن علم الصرف فالوحدات الصرفية ، تمدُّنا بدلالتين ، إحداهما : صرفية ، والأخرى : نحوية ، ولكل لغة من اللغات نظام خاص في بناء الجمل وتركيبها ، ففي العربية مثلاً يأتي الفعل قبل الفاعل دائماً والمبتدأ قبل الخبر غالباً والمشار إليه بعد الإشارة والصلة بعد الموصول والمنادى بعد أداة النداء وهكذا، وإنّ أي تغيير في هذا النظام

لا يحصل اعتباطاً إنما لغرض معنوي أو دلالي ، فجملة (نجح الطالب في الامتحان) تختلف من ناحية المعنى عن (الطالب نجح في الامتحان) ؛ لأنَّ التقديم أدَّى معنىً معيناً أراد المتكلم إيصاله إلى السامع ، فالدلالة النحوية إذن هي : الدلالة المستمدة من نظام الجمل وترتيبها ؛ لأن أي اختلال يحصل في بناء الجملة يؤثر في دلالتها وإن تغيير العلاقات النحوية الصحيحة في الألفاظ يؤدي إلى عبارة لا معنى لها إطلاقاً ، وقد تكون الجملة صحيحة نحوياً ولكنها ممتنعة دلالياً ، كقولنا : (أكل الولدُ الفيلَ) فهذهِ جملة صحيحة من الناحية النحوية ؛ لأنها أخذت البناء المعروف للجملة العربية (فعل ، فاعل ، مفعول به) ولكنها غير مقبولة من الناحية الدلالية وعدم القبول قد جاءها عن طريق العلاقة المعنوية بين (الولد والفيل)[٢٤] ، ولو لم يؤدِّ تغيير مكان الكلمات في الجملة (تغيير الوظيفة النحوية) إلى تغيير المعنى ، ما كان هناك فرق بين قولك : طارد الكلب القط ، وطارد القط الكلب[٢٥].

المبحث الثاني

مراعاة المعنى في القواعد النحوية

إنّ الحديث عن المعنى والقاعدة ذو شجون متشعبة شائكة تحتاج إلى تأمل وتعمق حذر ؛ ذلك أنَّ هذا الجانب لم ينل نصيباً مقبولاً في درسنا اللغوي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنَّه يحتاج إلى اطِّلاع واسع على ما كتب حول المعنى وإشكالياته لتعرف طبيعة علاقته بالنحو ، وهي لا تخفى على أي ناظر ، إذ يظهر أنَّ عناصر المعنى كانت من جملة الأمور التي أخذت بالحسبان في مرحلة التقعيد والتحليل ، شأنها شأن قضايا اللغة الأخرى في هذا الجانب ، إلا أنَّ النحاة حين بدؤوا يستخلصون القواعد راعوا مكونات المعنى ، فقد أشاروا إلى ما يتعلق بالجانب التركيبي منها ، مثل التضمين و الاسناد المجازي ومظاهر الاتساع الأخرى ، كما راعوا قضايا السياق بنوعيه المقام والسياق اللغوي ، فقالوا مثلاً : يُحذف المبتدأ أو الفعل أو الجواب أو غيره لجلالة المقام أو الكلام .

ثم إنّ فهم المعنى الدلالي وأثره في التقعيد واضح لا يحتاج إلى تأمل ؛ لأنَّ كثيراً من القواعد الفرعية التي زادها النحاة كان سببها فهم المعنى ، وبعدما استُخلصت القواعد كان التحليل النحوي يسير في ضوئها ، فعندما ينطلق النحوي في فهم الكلام وتحليله يكون في ذهنه منظومة القواعد وعليه أن يراعي قضايا المعنى والضوابط التي في ذهنه معاً ، ومن ثم يقود

المعنى إلى اختيار ما يناسبه من تلك القواعد ، كما تتدخل القواعد حين يقع الغموض أو اللبس أحياناً ، فتكون قرينة في تحديد المراد[٢٦]،فمثلاً الغرض من تقديم المفعول به على الفاعل والتزام الرتبة في أكل الولد التفاحة هو العناية والاهتمام وأمن اللبس،وكذلك الواجب في تأخير المبتدأ على الخبر إذا كان محصورا هو الالتباس في المعنى،أمّا حكم منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة فهومراعاة للمعنى وعدم حصول الفائدة فلا نقول نحو:زيدٌ البارحة لذهاب المعنى وعدم حصول الفائدة،وصورة الدليل المعنوي في عدم جواز جزم الفعل الواقع بعد النهي في :لاتدن من الأسد يأكلْك،هو التناقض لأن التقدير:إن لاتدن من الأسد يأكلك فالمعنى إنّ عدم الدنو من الأسد سبب في الأكل وهذا مناقض للمعنى،وإليك هذا التطبيق للقواعد النحوية التي روعي فيها المعنى:

١. تقديم المفعول به على الفاعل

تتسم اللغة العربية بظاهرة ميّزتها من بقية اللغات ، وهي اعتمادها على نظام الرتبة، فالمبتدأ يسبق الخبر ،والفعل يسبق الفاعل ،والفاعل يسبق المفعول به والعمدة تسبق الفضلة ، بَيْد أنّ الترتيب ربّما خرج عن الأصل فيه وفقاً لضوابط معينة وهذهِ التغيرات ترافقها تغيرات في دلالة المعنى ؛ لأنَّ المعنى هو القصد المنشود من نتاج المتكلم ، ومن المعروف أنّ من نظام الرتبة في العربية أن يتقدم الفعل على الفاعل والمفعول به إلاّ أنّ هناك مسوّغات تسمح للمفعول به أن يتقدم خلافاً للأصل لعلل معنوية سوّغت التقديم فإنَّ من التقديم ما يكون واجباً كما في الأسماء التي تلازم الصدارة أو في الضمائر التي لو تأخرت وجب اتصالها وهذه لا أثر للمعنى في تقديمها ، إنما المسوّغ هو حكم نحوي خالص متعلق بالصواب والخطأ ؛ لأنَّه يفيد المعنى ويوضحه مما لو كان عليه مسبقاً، وأغلب مسوّغات تقديم المفعول به على الفاعل هي العناية والاهتمام ثم الاختصاص[٢٧].

والعناية والاهتمام هو المسوّغان الرئيسان لهذهِ الظاهرة ؛ لأنَّ الأمر مرتبط بالمحتوى الدلالي للتركيب ولأنَّ الكلام في عرف النحاة : اللفظ الذي يفيد معنىً مستقلاً ، وهذهِ الألفاظ يمكن أن تعطي دلالات كثيرة في تركيب واحد بصيغ مختلفة فعندما نقول :

أكلَ الولدَ التفــاحةَ .

وأكلَ التفاحةَ الولدُ .

والولدُ أكل التفاحةَ .

والولدُ التفاحةَ أكلَ .

فكل جملة من هذهِ الجمل تدلُّ على معنى معين وما هذا إلاّ لدلالة التقديم والتأخير ، لأنَّ تبدّل المكونات اللفظية لهذهِ الجمل العنصر الرئيس في تغيّر المعنى[٢٨].

والشاطبي فصّل القول في جواز إقامة المفعول الثاني مقام الأول وبالعكس إذا أمن اللبس ، وإذا خيف اللبس ولم يتبيّن المعنى فلا يقام إلاّ الأول منهما ، وإنّ أمن اللبس ظاهرة نحوية استعان بها النحاة في تفسير الكثير من الظواهر النحوية والصرفية واللغوية التي لا تتساوق مع القواعد المنصوص عليها ، فأينما وُجد اللبس كانت هناك في المقابل قرينة ما تعمل على إزالته ، مثلما أنّ لكل داء دواءً ، فإنّ لكل حالة لبس قرينة تؤمّنه ، وإنّ الأصل في الكلام الفائدة واللبس عارض ، فإذا ما وقع اجتمعت القرائن كلها لأجل رفعه والعودة بالكلام إلى أصله ، فإذن أمن اللبس ظاهرة لا يمكن الاستغناء عنها في النحو العربي[٢٩].

وعبّر الشاطبي عن حكم عدم جواز تقديم المفعول على الفاعل في حالة عدم ظهور الإعراب على أحدهما ؛ لخوف اللبس ، فقال : ((إنْ خيف الالتباس بين الفاعل والمفعول به بحيث لايتميز واحد منهما عن صاحبه وجب أن يلزم كل واحد منهما مرتبته، فليزم الفاعل والمفعول به موضعه ولا يجوز توسيط المفعول موضعه ولا يجوز توسيط المفعول وتقديمه ، فنقول : ضرب موسى عيسى ، إذا كان عيسى هو المفعول به، وضرب عيسى موسى ، إذا كان موسى هو الفاعل ، ولا يجوز أن تقول : ضرب موسى عيسى ، وعيسى هو الفاعل ؛ إذ ليس هناكَ ما يُعَرف بأنّه الفاعل ؛ إذ الإعراب المسوق للتفرقة مفقود في اللفظ ، وليس هناك تابع لواحد منهما يظهر به الفرق ولا المعنى أيضاً بمبيِّن شيئاً ، فلم يبقَ إلاّ التزام المرتبة لكل واحد منهما ، ولا يجوز أن يتقدم المفعول ، فلا تقول : موسى ضرب عيسى ، وموسى هو المفعول ، ... وإذا لم يبقَ هناك فارق بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة فيجب اعتبارها والتزامها ، وإذا كان هناك وجه آخر يُعرف به الفرق بينهما رُجِع إلى الأصل المستخدم من عدم لزوم المرتبة كما إذا ظهر الإعراب فيها ، أوفي أحدهما ، نحو : ضرب موسى زيدٌ ، وموسى ضربَ زيدٌ ، أو في تابعهما ، نحو : ضرب موسى العاقل عيسى ، وعيسى العاقل ضرب موسى))[٣٠] ، وبهذا عبّر الشاطبي عن هذا المعنى تعبيراً دقيقاً ومفصلاً ، فلا يمكن تقديم المفعول على الفاعل عند عدم ظهور الإعراب خشية الالتباس إذ لا يتبيّن الفاعل من المفعول .

وكان العلماء قد نبهوا إلى ذلك سابقاً ومنهم ابن جني(ت٣٩٢هـ) [٣١]، وقرّر المبّرد(ت٢٨٥هـ) أيضاً قاعدة ذلك بقوله : ((كل مسالة يدخلها اللبس أن يُقِرّ الشيء ، في موضعه ليزول اللبس، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل ، نقل : ضربَ زيدٌ عمراً ، وضرب زيداً عمرو ؛ لأن الإعراب مبين))[٣٢] .

فيجب التزام الرتبة في مثل : ضرب موسى عيسى ، فالأول هو الفاعل والثاني هو المفعول وفقاً لنظام الرتبة ؛ وذلك لعدم ظهور العلامة الإعرابية ، أمَّا نحو قولك : ضرب زيداً عمروٌ ، فالمفعول مقدَّم لوجود دليل وهو العلامة الإعرابية فالدليل على ذلك أنّ (زيداً) منصوب والنصب علامة المفعول به ، و(عمرٌو) مرفوع وهو الفاعل المؤخر ، ودليله الرفع ؛ لأنه علم الإسناد[٣٣].

وقد وضحّ الثمانيني(ت٤٢٢هـ) ذلك أيضاً ، فقال : ((اعلم أنّ الفاعل رُفِع أبداً ، وإعراب المفعول نُصب أبداً ، ورتبة (الفاعل) أن يكون بعد فعله ، إمّا مظهراً أو مضمراً، ورتبة (المفعول) أن يكون بعد الفعل والفاعل ، فإذا ظهر الإعراب في الفاعل والمفعول أو في أحدهما أو في بعض توابعهما جاز في المفعول أن يتوسط بين الفعل والفاعل وجاز أن يتقدم على الفعل والفاعل ، تقول فيما ظهر فيها الإعراب : ضرب زيدٌ عمراً ، فإن وسّطت قلت : ضرب عمراً زيدٌ ، وفي التنزيل : ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٣٤]، فإن كان المعنى يدلّ على الفرق بينهما جاز التوسع بالتقديم والتأخير ، نقول : أكل يحيى كمثرى، وأكل كمثرى يحيى ، وكمثرى أكل يحيى ، فإن لم يظهر إعراب في الفاعل والمفعول ولا في شي من توابعهما ، ولا قام دليل من طريق المعنى على الفرق بينما الزمت الرتبة ، فإذا قلت : (أكرم يحيى موسى) ، حكمت بأن الأوَّل فاعل لأنه قد وقع في رتبته))[٣٥].

ونرى بعد ذلك أنَّ الحكم النحوي تغيّر من الوجوب إلى الجواز تبعاً لأثر ذلك في اللبس أو عدمه وهذان مرجعهما المعنى في كل حال مما يظهر أثر المعنى في وقوع الحكم مما سبق دون سواه.

٢ ٠وجوب تأخير الخبر على المبتدأ إذا كان محصوراً

من المواضع التي يجب تأخير الخبر فيها على المبتدأ إذا كان محصوراً ، وقد التفت الشاطبي – كمن سبقوه من النحاة – إلى منع تقديم الخبر المحصور ، فقال : ((إنّ الذي يجب تأخيره هو المحصور ، وهو المحصور بعد (إلاّ) ، فإذا قلت : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ، فالمعنى

: إنَّ زيداً مقصوراً على الاتصاف بالقيام ما لم يتصف بغيره ، وهو ردٌّ على من زعم أنّ زيداً اتصف بغير القيام ، ويمكن أن يكون غير زيد قد قام ، وإذا قلت : غير زيد قائم ، فيمكن أن يكون زيد متصفاً بغير القيام ، وكذلك الحكم في(إنّما) لأنها في معنى : (ما وإلاّ) ، فإذا قلت : إنما زيد كريم فزيد مقصور على الاتصاف بالكرم لم يتصف بغيره ، وإذا قلت : إنما الكريم زيد ، صار المعنى أنّ الكرم ليس بمتصف به إلاّ زيد ، ويحتمل هذا أن يكون لزيد أوصاف أُخَر...))[٣٦].

وذكر أيضاً أَنّ سبب وجوب التأخير هو اللبس ، قال : ((فإنما وجب التأخير هنا ؛ لأنه لا يعرف فيها المحصور فيه من المحصور إلاّ بذلك ، أعني مع الحصر بـ (إنّما) ، فإذا قصدت القيام في زيد ، قلت : إنما زيدٌ قائم ، ثم حملوا (إلاّ) عليها في وجوب التأخير إنْ كان المحصور معها ظاهراً معروفاً))[٣٧].

٣٠منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة

منع النحاة الإخبار بالزمان عن الجثة بسبب عدم حصول الفائدة نظراً إلى أنّ اسم الزمان إنّما يفيد الإخبارية عن المعنى لاعن الجثة وإنّ ظرف المكان يفيد الإخبارية عن كليهما فإن لم يُفِد فالإخبار بالزمان عن المعنى : نحو القتال زماناً أو حيناً ، وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو : زيداً أو القتال مكاناً ٠هذا ما قاله الشاطبي[٣٨]، وقال كذلك : ((أما الهلال الليلة فعلى حذف المضاف ؛ لأن المقصود الإخبار عن ظهوره لنا ، أي : حدوث الهلال الليلة ... وأما نحن في شهر كذا ، فالمراد تعيين الشهر ، ووجه السؤال أي شهر شهرنا ؟ فقال شهر كذا فهو كلام مخرج عن حدّه فلا يُعترض به ، وأمّا : أكلَّ عامٍ نِعَمٌ تحوونَه ؟ فجاز لمكان الصفة وكذلك ما أشبهه ، فالمعنى : أكلُّ عامٍ أخذ نِعَم ؟ وأكل يومٍ لبسُ ثوبٍ))[٣٩] ، وبهذا بيّن أنّ الإخبار بظرف الزمان عن الجثة لا يجوز لعدم حصول الفائدة.

وقال الواسطي(ت٤٥٦) ذاكراً منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة : ((قد يُخبر عن المبتدأ بالظرف ، فنقول : زيدٌ خلفك وعمروٌ في الدار ، والمبتدأ على ضربين جثة كزيد ، وحدث كالعلم ، والظرف على ضربين : ظرف زمان ، ومكان ، فإذا كان المبتدأ حدثاً أخبرت عنه بظرف الزمان والمكان ، نقول : القتال قدّامك ، والصلح يوم الجمعة ، وإذا كان المبتدأ جثة ، أخبرت عنه بظرف المكان لا غير ، فتقول : زيدٌ خلفك ولا نقول زيدٌ يوم الجمعة ؟ لأنَّ ذلك لا فائدة فيه ، إذ لا أحد حيّاً أو ميتاً يخلو من ذلك ، فأمَّا قولك : الليلةُ الهلال ، أي

الليلة ليلةُ الهلال ، ومن نصبها قدّر حذف مضاف كأنه قال: الليلةَ حدوث الهلال ثم حذف المضاف إليه هو الحدوث ، وأقام الهلال مقامهُ ، كما قال تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٤٠]))[٤١].

فحكم المنع هنا علته مراعاةً للمعنى وعدم حصول الفائدة ، فلا يخبر بظرف الزمان عن الذات والمراد به ما قام بنفسه ويقابلها العرض وهو ما لا يقوم بنفسه ، ويقال له اسم المعنى ، فلا يقال : زيدٌ اليوم ولا عمروٌ غداً ؛ لعدم الفائدة ، إذ لاتختص الذات بزمن دون زمن ، فإذا أفاد الإخبار به عن الذات بأن كان المبتدأ عامّاً ، والزمان خاصّاً ، نحو : نحن في شهر رمضان ، والناس في زمن طيب ، جاز الإخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان[٤٢]، فحكم المنع هنا مراعاةً للمعنى وعدم حصول الفائدة ، فلا يخبر بظرف الزمان عن الذات، نحو:زيدٌ الليلة فـ(زيد)ماقام بنفسه ،و(الليلة)مالايقوم بنفسه فلايصح المعنى هنا على عكس ما إذا قلت زيدٌ خلفك لفهم المعنى وحصول الفائدة.

٤ ٠امتناع تقديم الخبر على المبتدأ عندما يكونان معرفتين أو نكرتين

من المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ أن يستوي مع المبتدأ في التعريف . وفصّل الإمام الشاطبي القول في هذا الحكم وتعمّق في شرح عدم جواز تقديم الخبر إذا كان مع المبتدأ متساوياً في هذا التعريف ، فقال : ((إنّ المجهول إذا كان خبراً لا يصح أي لا يعتقد كونه مبتدأ أو بالعكس ، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى : إذ لو فرضنا الخبر المقدّم مبتدأ لم يفسر المعنى بذلك ، فلما مُنع التقديم مع اللبس دلّ ذلك على أن المنع لأجل اختلاف المعنى عن اختلاف الاعتقادين ... ، ولو لم يؤثر ذلك على المعنى لجاز تقديم الخبر إذ لا محذور فيه فلمّا وُجِد اللبس مع فرض التقديم مُنع لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ وإن كان مساوياً للمبتدأ ، فإن كل واحد منهما إذا جعل مبتدأ والآخر خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس...))[٤٣].

وأشار أيضاً إلى مذهبين في تقديم الخبر على المبتدأ والعكس إذا استويا في التعريف ، فالمذهب الأول ، مذهب أصحاب علم المعاني وهم ((يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أنَّ الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ فإن كل واحد منهما إذا جُعِل مبتدأ ، والآخر خبره أُعطي من المعنى غير ما يعطيه العكس ، فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، فهو لمن يعرف زيداً ، ويطلب له حكماً بأحد من يعرف بقلبه كأنه المخاطب ، قال: مَن زيدٌ من هؤلاء ؟ فقيل : اخوك زيد

، وعلى هذا نقول : زيد المنطلق لمن يطلب أن يعرف حكماً لزيد باعتبار تعريف العهد والحقيقة واستغراقها ، ونقول : المنطلق زيد ، لمن في ذهن المنطلق باعتبار تعريف العهد أو الحقيقة وهو يطلب تعيينه...))[٤٤] .

والمذهب الثاني : ((مذهب أهل المعاني من أهل النحو ، فإنهم فسّروا الخبر تقدير المجهول ، فقالوا إذا قلت : زيدٌ أخوك ، فزيدٌ معروف عند المخاطب والأخوة مجهولة عنده ، وبالعكس ، إذ لو كان الخبر مجهولاً لم يؤت به معرفة بل كانوا يقولون في الأدلة زيدٌ أخٌ لك . وفي الثاني : اخوك مسمىً زيدٌ ، هذا هو المطابق ، فإن استعملت المعرفة في موضع النكرة فعلى خلاف الأصل))[٤٥] .

وهناك مذهب ثالث وهو أَنّ التقديم والتأخير وإنْ استويا في التعريف ليس بلازم بناءً على أنّ المحصول واحد عند فرض المبتدأ خبراً وبالعكس ، فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، فهو في معنى : أخوك زيد...[٤٦].

وقد قال أكثر النحويين بمنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا استويا في التعريف ، فقال الثمانيني : ((لا يجوز تأخير (زيد) في قولك : زيدٌ أخوك ، عن رتبته ، فزيد مبتدأ ، وأخوك خبره ؛ لأنَّ الأخ يصلح أن يكون مبتدأ لكونه معرفة فلو قدّم لم يعلم المخاطب هل هو خبر مقدّم أو مبتدأ ، فذلك يوقع لبساً فألزمه التأخير))[٤٧].

فلو قدّمنا الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة لاختلط المعنى ووقع اللبس وبذلك يفسد المعنى تبعاً لذلك ، فمنع تقديمه على المبتدأ درءًا لتغيير المعنى .

٥ ـ اقتران الفعل المضارع بـ(أن) في باب أفعال المقاربة

إنّ اقتران الفعل المضارع بـ(أن) في باب أفعال المقاربة أمر يتعلق بدلالة قرب حدوث تلك الأفعال أو عدم قرب حدوثها في كل قسم من أقسامها .

فأفعال المقاربة ((هي الأفعال التي تقتضي مقاربة الفعل والدنو من وقوعه حقيقة))، والتي تدلُّ على مقاربة المسمَّى باسمها للخبر[٤٨].

وغالباً ما تكون غير مقرنة بـ(أنْ) فـ(كاد) حكم اقترانها بـ(أن) هو عكس حكم اقتران عسى بـ(أنْ) وقال الشاطبي :

((إنّ الحكم المقرر في عسى هو معكوس في كاد والذي في عسى أنّ لحاق أن في غيرها هو الشهير ، وعدمها نادر فَعُكِسَ هذا ، وهو أنَّ عدم لحاق (أن) هو الشهير وثبوتها نادر

حاصل لكاد ، فالكثير قولك كاد زيد يقوم ، وكاد العروس يكون أميراً ، وكاد الفقر يكون كفراً ، والنادر قولك : كاد زيدٌ أن يقوم))[٤٩].

وأَمَّا أوشك فيكون خبرها فعلاً مضارعاً لا غيره فقال الشاطبي : ((إنَّ (أوشك) من أفعال هذا الباب ، وأنّ خبرها يقع بالفعل المضارع لا بغيره ، فالغالب فيه أن يقع مقارناً لـ(أن)، فتقول : أوشك زيداً أن يقوم ، ويوشك عبد الله أن يسافر))[٥٠] .

وكرب مثل كاد في المعنى وهو مقاربة الفعل في الوقوع لا في الرجاء ، ولا في الشروع ، ومثلها في الحكم فالغالب فيها أن يقع خبرها فعلاً مضارعاً غير مقرون بأن إلاّ في النادر ، فتقول : كرب زيدٌ يفعل[٥١].

وعلة هذا الاقتران ومنعه هي علة معنوية ، كما قال الشاطبي هي : ((قربها من التلبُّس بالفعل ولم يفعل ، لكنه على تهيئة أن يفعل وهذا القرب معناه من الوقوع حكم له بحكمه فلم تلحقه (أن) ؛ لأنهم قصدوا التقريب من الحال ، و(أن) تنافي هذا القصد ، لكنهم اعتبروا في القليل حقيقة عدم وقوعه فألحقوها إهمالاً للقصد ، ونظراً لحقيقة الأمر من عدم الوقوع بعد))[٥٢] .

وهذهِ الأفعال تكون عكس (عسى) فالأكثر عدم اقتران خبرها بـ(أن) ؛ لقربها من الوقوع بخلاف عسى ، فناسب ذلك أن يجرد خبرها من (أن) ؛ لأن (أن) تدلُّ على الاستقبال ، وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيؤتى بـ(أن) في خبرها ، نحو : كاد زيد أن يموت ، فمعناه عند اقتران (أن) : أُبعد زيد عن حصول الموت معناه عند عدم اقتران الخبر بـ(ان) هو قرب وقوع الفعل لذلك جُرد من (أن) ، وأوشك الكثير في خبرها أن يقترن بـ(أن) لأنها أبعد في الدلالة على الاستقبال من كاد ولأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب ، بخلاف كاد وكرب فإنها تكون للقرب ، فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بـ(أن) وإذا أُريد بها أن تشبه كاد وكرب فيُجرّد خبرها من (أن) ليراد بها القرب ، أمَّا كرب فقليل اقتران خبرها بـ(أن) وذلك لشدة قرب الفعل من الوقوع[٥٣].

وأفعال الرجاء هي ((التي تقتضي الإعلان بالمقاربة في الرجاء والطمع لا في الوجود))[٥٤] ، فهي تفيد مقاربة حصول الفعل على سبيل الرجاء في المستقبل ، نحو : عسى محمد أن يحج في العام المقبل ، فمعناه : لعل زيد يحجّ ولا دنو لـ(لعلّ) ، فـ(حرى) تخالف عسى بأن يأتي خبرها متصلاً بـ(أن) دائماً ولا يفارقها أبداً ، فلا تقول : حرى زيدٌ فاعلاً ، ولا حرى زيدٌ

يفعل ، وإنما نقول حرى زيدٌ أنْ يفعل، فالتزمت حالة واحدة وهي اقترانها بـ(أن) مطلقاً ، وأمَّا (اخلولق) فهي تمثل (حرى) في وجوب اقتران خبرها بـ(أن) ، نحو قولك : اخلولق زيدٌ أنْ يفعل ، واخلولقت السماء أن تمطر ، ولايجوز أن تقول : اخلولقت السماء تمطر ، ولا ماطرة[٥٥].

وذكر الشاطبي أَنّ أفعال الرجاء مستحقة لوقوع خبرها مقترناً بـ(أن) فهي التي لم يقع حصولها ولا تجري مجرى الواقع ؛ ((إذ لم يقرب من الوقوع لكنه منتظر في الرجاء ، فهذا هو الذي يستحق (أن) ؛ لأنَّ الفعل مستقبل تحقيقاً ، فدخلت هناك (أن) لتخلص الفعل للاستقبال ، ولذلك اعتبروه في الأقل اعتبار كاد ، فلم يلحقوا (أن) إذ الفعل في الرجاء مع هذا النوع كالفعل مع الوقوف في النوع قبله كأنهم قربوه في رجائهم فصار بمنزلة ما قبل وقوعه))[٥٦] ،وبيَّن الدكتور فاضل السامرائي سبب اقتران أخبار أفعال الرجاء بـ(أن) في أنها لمَّا كانت للاستقبال جاؤوا بـ(أن) الدالة على الاستقبال فأدخلوها على خبرها، فإذا أرادوا أن يقربوها من الحال حذفوا (أنْ) ولمّا كانت عسى طمعاً وذلك لا يكون فيما يستقبل من الزمان ، جعلوا خبرها مثالاً يفيد الاستقبال ؛ إذ لفظ المصدر لا يدلُّ على زمان مخصوص ، وإنّ الفعل المجرّد من (أنْ) يصلح أن يكون للحال والاستقبال ، ووجود (أن) تُخلِصْه للاستقبال والدليل على ذلك أنَّ الغرض من (أن) هو الدلالة على الاستقبال فقط لا غير ، وكذلك في (حرى و اخلولق)[٥٧] .

أمَّا القسم الثالث من أقسام أفعال المقاربة فهو : أفعال الشروع وهي التي : ((تدلُّ على المقاربة على سبيل الأخذ فيه كقولك : أخذ زيدٌ يقول))[٥٨] ، أي أنَّها تدلُّ على البدء بالفعل والقيام به[٥٩]، ففعلها حادث وفعلاً لا مكان للمستقبل في دلالته ،وعدم اقتران (أن) بخبر هذهِ الأفعال يعد واجباً فقال الشاطبي : ((إنّ ما كان من هذهِ الأفعال لمعنى الشروع في الفعل فترك (أنْ) فيها هو الواجب ، فلا يجوز أن تدخل على أخبارها وهذا الكلام بيان أنّ أخبارها أفعال مضارعة ، فنقول : جعلَ زيدٌ يقوم ، ولا تقول : جعلَ زيدٌ أن يقوم : للتنافي الذي بين (أنْ) وهذهِ الأفعال))[٦٠] ، فدلالة أفعال الشروع هي الحال فلا تقترن بـ(أن) ؛ لأنها تتنافى معها لتعارض المعنيين إذ أنّ أفعال الشروع تدل على بدء حدوث الفعل والحال ، و(أن) تدل على الاستقبال فبيّن الشاطبي سبب عدم مجيء ، (أن) في خبرها، فقال إنّ ما تلبّس بالفعل لا يليق به أن ؛ لأنها تخلص للاستقبال والفعل للحال ، فهما متنافيان ، نحو : أنشأ السائق

يحدو ، أي شرع وبدأ بالحدو ، ونحو : جعل زيدٌ يقرأ ، بمعنى بدأ وأخذ في القراءة ، فلا يجوز اقتران الخبر بـ(أن) ، فلا تقول : أنشأ السائق أن يحدو ، ولا : جعل زيدٌ أنْ يقرأ : لتعارض المعنيين[٦١].

فهذهِ المسألة متعلقة بحكم اتصال خبر هذهِ الأفعال بـ(أن) فحكم هذهِ الأفعال يتغير بحسب دخول (أن) عليها، ومن ثم يؤدي إلى اختلاف المعنى .

٦ ٠عدم جواز التعدي إلى اثنين في باب علم وظن

قال الشاطبي مبيناً حكم التعدي إلى اثنين إذا كانت (عَلِمَ) بمعنى (عَرِف) و(ظن) بمعنى (اتّهم)، وموافقاً لما ذكره النحويون : ((فالعلم إذا كان بمعنى العرفان تعدى إلى مفعول واحد لزوماً ، ولايجوز أن يتعدى إلى اثنين وهو بذلك المعنى ، أي بمعنى عَرِف، وكذلك الظن إذا كان بمعنى التهمة تعدى إلى واحد أيضاً لزوماً ... ؛ لأن عَرِف يتعدى إلى واحد ، نحو : عرفت زيداً ، وكذلك اتهم يتعدى إلى واحد ... ، نحو قوله تعالى﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ [٦٢]، أي بمتهم ، فإذا صار غيرهما من الأفعال يؤدي معناها إمّا بالأصالة ، وإمّا بالتضمين ، لزم أنْ يتعدى تعددهما ، فتقول في علم بمعنى عرف : علمت زيداً ، وتقتصر ، أي : عرفته **وقَالَ تَعَالَىٰ:**﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [٦٣]، ونقول في ظن ، بمعنى اتهم : ظننت زيداً ، أي ، اتهمته))[٦٤].

والفرق بين العلم والعرفان هو :

والعلم في اللغة : قال ابن منظور : ((عَلِمْتُ الشيءَ أعلَمُهُ علماً : عرفته وتقول عَلِمَ وفَقِهَ أي تعلّم وتفقّه ، وعَلَمَ وفَقُه ، أي ساد العلماء والفقهاء ...، وعلمت يتعدى إلى مفعولين ، ولذلك أجازوا علمتني ، كما قالوا ظننتُني ورأيتني وحسبتُني ، تقول: عَلِمت الشيء ، بمعنى عَرَفتُه وخبَرتُه))[٦٥].

وعَرِف : ((العرفان العلم ، وعَرَفَه يعرفهُ عرفةً وعرفاناً ومعرفة واعرفهُ .. ، وتعدى عرفت بالتثقيل إلى مفعولين يعني أنك تقول : عَرَفت زيداَ ، فيتعدى إلى واحد ، ثم تثقّل العين فيتعدى إلى مفعولين ، قال : وأعرفتْه بزيد ، فإنما تريد عرّفته بهذهِ العلاقة وأوضحته بها ، فهو سوى المعنى الأول، وإنّما عرّفته بزيد كقولك سميت بزيدٍ))[٦٦].

و((العلم يرجع إلى ذات المعروف وصفاته وأحواله ، والعرفان راجع إلى ذاته خاصة، فالعلم في تعلقه بالمعلوم عام ، والعرفان في تعلقه بالمعروف خاص ، فإذا صار لفظ العلم إلى معنى لفظ العرفان صار خاصاً مثله))[٦٧].

وأفعال هذا الباب مستعملة على وجهين : ((أحدهما : أن تكون معانيها راجعة إلى الظن والعلم في أصل وضعهما ، فيتعدى إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وثانيهما : أن تكون بمعنى أفعال أُخر فلها إذ ذاك من التعدي أو اللزوم ما لأفعالها التي تضمنت معانيها))[٦٨] .

وقال سيبويه (ت١٨٠هـ): ((قد تكون علمت بمنزلة عرفت لا تزيد إلاّ علم الأول من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾[٦٩]، وقال سبحانه وتعالى:﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[٧٠]، فهي هاهنا بمنزلة عرفت))[٧١].

وقال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) : ((إنّ علمت إذا أريد بها معرفة ذات الاسم ولم يكن عارفاً به قبلُ ولابد فيه من شيء من إدراك الحاسة ، فتقول : (علمت زيداً) أي : عرفته شخصه ، ولم تكن تعرفه قبل ، وليس بمنزلة قولك :(علمت زيداً عالماً) إذا أخبرت أنك لمته متصفاً بهذهِ الصفة ولم تكن تعرفه قبل ، وبذلك وإن كنت عارفاً بذاته مجردة من هذهِ الصفة)) [٧٢].

وبين الصبّان (ت ١٢٠٦هـ)أيضاً معنى (عَلِم) إذا كانت بمعنى (عَرِف) ، ومعناها إذا كانت متعدية إلى اثنين، والفرق بينهما قائلاً : ((إنّ الفرق بين عَلِم العرفانية ، وعلم المتعدية إلى اثنين هو أنّ الأولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كـ(علمت زيداً) ، أي عرفته ذاته ، والثانية اتصاف الشيء بصفة كـ(علمت زيداً قائماً) أي : عرفت اتصاف زيد بالقيام ... وبين المعنيين فرق ظاهر، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾[٧٣]، أي لا تعرفون شيئاً))[٧٤] .

٧٠جواز إقامة المفعول الثاني مقام الأول في باب أعطى وكسا

تتضافر قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة الإسناد والمعنى المعجمي وسياق الحال في جواز إقامة ثاني مفعولي أعطى مقام الأول ، فقال الشاطبي : ((إنه لمّا قدّم أنّ المفعول على الجملة ينوب عن الفاعل كان هذا أصلاً يرجع إليه ... وقد رجّح إقامة الأول في باب كسا ؛ لأنه فاعل في المعنى فكان أقرب إلى الإقامة من غيره ثم قيّد إقامةِ الثاني بأمن اللبس ، ويعني أنه ينوب في الكلام الذي أُمِنَ فيه الالتباس ، فإذا أُمِنَ اللبس أقيم أحدهما أي مفعول

كان سواء أكان الأول أم الثاني ، إذا علم الأول من الثاني، نحو كُسي ثوبٌ زيداً ، وأُعطِيَ الدرهم زيدٌ ، وإذا خيف اللبس لم يقم إلاّ الأول فتقول في : أعطُي زيداً عمراً ؛ لأنه لا يتبيّن أنّ زيداً هو الآخذ وأن عمراً هو المأخوذ ، بخلاف قولك: أُعْطِيَ درهمٌ زيداً ، فإنّ الدرهم معلوم أنه المأخوذ ، وأنّ زيداً هو الآخذ...))[٧٥].

وقال سيبويه في شأن إقامة أي المفعولين مقام الفاعل في باب (أعطى وكسا) ، وذلك نحو : كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ ، وأعطِيَ عبدُ الله المالَ ، فعبد الله مرفوع كما رُفع في (ضُرِبَ) حين قلت : ضُرِبَ عبدُ الله ، ويُقام الفعل (كُسي ، وأُعْطِيَ) مقام (ضُرِبَ) فانتصب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تعدّى إليهما فعل مفعول هو بمنزلةِ الفاعل ، وإنْ شئت قدّمت وأخرت : فقلت : كُسِيَ الثوبَ زيدٌ ، وأُعْطِيَ المالَ عبدُ الله ، كما قلت : ضُرِبَ زيداً عبدُ الله ، فأمره في هذا كأمر الفاعل ...[٧٦] .

وقال المبّرد في بيان عدم جواز تقديم المفعول الثاني مقام الأول في باب (أعطى وكسا) إذا التبس المعنى ((فإذا قلت : أعطيت زيداً درهماً ، فقال لك أَخْبِر عن زيد ، قلت : المعطيه أنا درهماً زيدٌ ، فإن قال لك : أَخْبِر عن الدرهم ، قلت : المعطي أنا زيداً وإياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام لبس ، وإن لم يكن ذلك في الدرهم ، ولكن قد يقع في موضعه (لبْس) ، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ))[٧٧] .

وقال ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) : ((إذا تعدّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً ، نقله الخضراوي وابن الناظم ، والصواب أنّ بعضهم أجازه إن لم يُلبس نحو أعلمت زيداً كبشك سميناً ، وأمَّا الثاني ففي باب (كسا) إن لُبِس نحو : لأُعطِيتُ زيداً عمراً ، امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلْبَس ، نحو : أُعطِيت زيداً درهماً ، جاز مطلقاً))[٧٨].

فيجب التزام الرتبة هنا في عدم إقامة المفعول الثاني مقام الأول لعدم فهم المعنى والتباسه، ويحصل بهذا أن الحكم تغيّر من العدم إلى الجواز وبالعكس في باب (أعطى وكسا) عند بنائه للمجهول وذلك بالاعتماد على عدم التباس المعنى وفهمه فمهماً صحيحاً ، فتغير الحكم مراعاةً للمعنى.

٨ ٠امتناع إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في باب علم ورأى

اشتهر عند النحويين منع إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في باب علم ورأى ، فقال الشاطبي : ((منع النحويون إقامة المفعول الثاني في باب علم ورأى ؛ لما في إقامة الثاني من اللبس في الأكثر لأنك إذا قلت : عُلِمَ صديقك عدوّ زيدٍ ، كان معناه أنّ المعروف بصداقتك عدوٌّ لزيد ، فصداقتك مستغنية عن الإخبار بها وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها ، فلو عكست وأقمت الثاني لانعكس المعنى ، فإذا قلت : عُلِمَ عدوُّ زيدٍ صديقَك ، صار المفهوم منه أنَّ المعروف بعداوة زيدٍ صديقٌ لك ، وأنت لا تريد إلاّ المعنى الأول فالتبس المعنيان ... ، وكذلك في باب رأى ، إذا قلت : أرأيتُ زيداً عمراً صديقَك ، وعند البناء للمفعول قلت : أُرِيَ زيدٌ عمراً صديقَك ، فزيد هو الرائي ، وعمرو هو المرئي ، فلو عكست النيابة لالتبس بعكس المعنى ، هذا وجه ما ذهب إلى الجمهور))[٧٩].

وقال المبرد : ((إن كل من علمت وظننت يتعدى إلى مفعولين ؛لأن معناهما في الجملة التي هي مبتدأ وخبر ولايجوز أن يقتصر فيها على أحد مفعوليها دون الآخر ، فإذا نقلت الفعل إلى ما لم يسمّ فاعله صار متعدياً إلى واحد في اللفظ ، وقد أقمت الآخر مقام الفاعل في المعنى على ما كان عليه ، وإنّه لم ينقلب عن المفعول في معناه وذلك قولك : عُلِمَ زيدٌ قائماً ، والأصل : عَلِم عْمروٌ زيداً قائماً))[٨٠] .

ويجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الثاني ، ولايجوز أن تقوم مقام المفعول الأول، نحو قولك، عُلِمَ عمروٌ زيداً أبوه قائم ؛ لأنَّ مفعولها الثاني هو خبر للأول ، والخبر قد يكون جملة ومفرداً من حيث الفائدة والجملة تكون بنفسها هي الفائدة ... ولا تكون ذات فائدة إذا كان مفعولها الأول جملة ... [٨١] .

وذكر الشاطبي إنّ سبب منع إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في باب علم ورأى في أربعة أوجه :الأول : اللبس ، لما في إقامة المفعول الثاني من اللبس في الأكثر ... لأنه لو ثبت العكس في نيابة المفعول الثاني عن الأول لالتبس بعكس المعنى وهو ما ذهب إليه الجمهور ، فلو كان أمنُ اللبس مسوّغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً في كلام واحد نحو : خرقَ الثوبُ المسمار ، ويجوز إقامة المفعول الثاني في مقام الأول في نحو : ظننت الشمسُ بازغة ، وظننت بازغةٌ المفعول الشمسَ، وعُلِمَ قمرُ الليلةِ بدراً ، وعُلِمَ بدرٌ قمرَ الليلة ... فهذهِ المسائل يجوز فيها التقديم وإقامة الثاني مقام الأول ؛ لأمن اللبس فهي لا لبس فيها ، فإن

المانع من التقديم هو اللبس فينبغي إذن أن يُقتصر في المنع على موضعه ولا يتعدى إلى ما ليس فيها لبس[٨٢] ،والثاني : إنّ المفعول الثاني قد يكون جملة فعلية أو اسمية أو ظرفاً أو مجروراً ، نحو : ظننت زيداً يقوم...،والثالث: أن يكون المفعول الثاني نكرة كثيراً فيؤدي بإقامته إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة...،والرابع : إن المفعول الثاني إذا كان مشتقاً وأقيم مقام الأول يؤدي إلى أمرين محذورين: أحدهما : الإضمار قبل الذكر لفظاً ومرتبةً ، وثانيهما : إنّه إذا كان مشتقاً فحقه ألاّ يباشر العامل إلاّ على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة ، وذلك إذا كانت الصفة خاصة ...[٨٣].

٩ ٠عدم جواز جزم الفعل الواقع بعد النهي في (لاتدن من الأسد يأكلْك)

قرَّر النحاة أنّه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلاّ بشرط أن يصح تقدير شرط ثانٍ في موضعه مقروناً بلا الناهية مع صحة المعنى.

وقد جعل الإمام الشاطبي المعنى حكماً في صحة جواز الجزم أو عدمه ، فإذا استقام المعنى في الجزم فإنه يجوز جزم الفعل ، وإذا لم يستقم المعنى فلا يجوز الجزم فيه : ((إنّ الجزم إذا وقع بعد النهي فلابّد أن يكون ذلك الجزم بحيث يصح أن تقع (إنْ) في التقدير قبل (لا) الناهية ، فإذا استقام الكلام صح الجزم نحو قولك : (لاتدن من الأسد تسلمْ) فيصح الجزم هنا ؛ لأنك إذا قدّرته بـ(إنْ) قلت : (إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ) فيصح المعنى في هذا الموضع ، بخلاف ما لو قلت : (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) وهذا محال إذ لا يصح من جهة أَنّ عدم الدنوّ لا يكون سبباً في الأكل))[٨٤].

فالمعنى هنا غيَّر الحكم النحوي من عدم الجواز إلى جوازه في (لاتدنُ من الأسد تسلمْ) : (إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ) فالمعنى يصح هنا بتقدير (إنْ) .

وهو بذلك يؤكد ما ذهب إليه النحاة من قبله ، من أنّ من حق المضمر أن يكون من جنس المظهر فلا يجوز أنْ تقول (لاتدنُ من الأسد يأكلْك) بالجزم ؛ لأن النفي لا يدلُّ على الإثبات ولذلك امتنع الإضمار في النفي فلا يقال :(ما تأتينا فحدثنا) ولكن يجوز الرفع على القطع فنقول : (لا تدنُ منه فإنّه يأكلُك) ولايجوز الجزم لأنَّ التقدير (إن لا تدنُ من الأسد يأكلْك) لعدم صحة ذلك واختلال المعنى...[٨٥]، والدليل المعنوي في عدم جواز جزم الفعل الواقع بعد النهي في :لاتدن من الأسد يأكلْك،هو التناقض لأن التقدير:إن لاتدن من الأسد يأكلك فالمعنى إنّ عدم الدنو من الأسد سبب في الأكل وهذا مناقض للمعنى وعدم اتزانه.

الخاتمة

كشف البحث عن النتائج الآتية

١. إنّ المعنى عند الشاطبي كان مهماً لدرجة ارتباطه بصورة واضحة بالأثر الإعرابي،وطريقة عرضه لتلك المعاني كانت تتم بطرائق مختلفة ، فكان يمهد لها ويذكرها قبل أن يدخل في الشرح والتحليل ، ومرة كان يذكرها بعد التحليل مراعياً الأهمية في ذلك .

٢. إنّ هذه الدراسة التي تبحث عن أثر المعنى في الدراسات النحوية تضع في مقدمة أغراضها إثبات وجود صحة ذلك بالأدلة والنصوص الموثقة ، وقد استطعت أنْ أثبت وجود أثر المعنى عند الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) قدر الإمكان وفي كل نقطة من نقاط هذا البحث، بما عرضته من أقوال الشاطبي والنحاة وتعليلاتهم ومناظراتهم.

٣. أوضح البحث العلاقة بين موقع المفردة في التركيب ومعناها ؛لأنّ معنى الكلمة يستلزم البحث في العلاقة بين الكلمة والسياق ؛ لآنّ السياق له أهمية خاصة ، ويمكن أن تؤدي الكلمة التي تحمل علامة إعرابية واحدة معاني مختلفة بحسب السياق الموضوع لها.

٤. أثبت البحث أنّ الشكل هو المعيار في تحديد الدلالة التي يعضدها صاحب الخطاب ، فالتعبير عن حدث معين يمكن أن يؤدي بالاسم أو الفعل إلى المعنى المراد.

٥. سار الإمام الشاطبي على المنهج البصري في كثير من مواضع تحليله النحوي المتمثل بعرضه لصور الدلالة النحوية المرتبطة بالقواعد .

٦. إنّ النصيب الأوفر من الاستشهاد عند الامام الشاطبي في مسائله النحوية كان للقرآن الكريم.

Abstract

Observance of Meaning in Grammatical Rules in Al Shatibi's (d.790 A.H.) "Al Maqasid Al Shafia fi Sharh Al Khulasa Al Kafia"

Keyword: Observance of meaning

A Paper derived from M.A.

Asst. Prof. Muna Adnan Ghani
University of Tikrit , College of Education for Women,

M.A. Candidate Saja Yaseen Zeid
University of Tikrit , College of Education for Women,

Utterance and meaning are the duality of all the disciplines of Arabic language. Scholars has concluded that the rhetoric cannot be achieved in poetry or prose unless these two elements meet the conditions of quality on one hand, and achieve coherence between them on the other hand in certain context. Utterance and meaning are one thing which is correlative like body and soul. Arabic grammar is one of the sciences built on this concept. Grammarians have established the rules, regulations, terminology, classifications, and sub classifications according to the utterance and meaning

الهوامش

١. ينظر : نيل الابتهاج : ٤٩ ، وفهرس الفهارس : ١ / ١٩١ ، والأعلام : ١ / ٧١ ، وهدية العارفين : ١ / ٨١ ، والوسيط من تاريخ النحو : ١٧٦ .

٢. ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٢٠٩ .

٣. ينظر : فتاوى الإمام الشاطبي : ٣٢ .

٤. ينظر:الإحاطة في أخبار غرناطة : ٢ / ١٣٨ – ١٣٩،ونيل الابتهاج:٤٨،شجرة النور: ١ / ٢١٢ .

٥. ينظر:فتاوى الإمام الشاطبي،وبرنامج المجاري: ١١٦ ،ونيل الابتهاج : ٤٨ .

٦. ينظر : المقاصد الشافية : ١ / ٨ ،ونيل االابتهاج : ٤٩،والأعلام : ٧ / ٢٦٧ .

٧. ينظر:فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٤،وشجرة النور: ١ / ٢١٣،ومعجم المصنفين: ٤ / ٤٥٠ .

٨. ينظر : المقاصد الشافية : ١ / ٩ – ١٠ ،وفتاوى الإمام الشاطبي: ٤٠ .

٩. فتاوى الإمام الشاطبي : ٤٠ ، ونيل الإبتهاج : ١١٣ .

١٠. ينظر : نيل الابتهاج : ٤٩ .

١١. المقاصد الشافية : ٤ / ٣٨٧ .

١٢. ينظر : فتاوى الإمام الشاطبي : ٤٤ .

١٣. ينظر : المقاصد الشافية : ١ / ١٣ .

١٤. ينظر : المصدر نفسه والجزء نفسه / ١٤ ، ومعجم المصنفين : ٤ / ٤٥١ .

١٥. ينظر : فتاوى الإمام الشاطبي : ٤٤ .

١٦. ينظر : المصدر نفسه:٥٥،ونيل الابتهاج: ٤٩ ، وفهرس الفهارس : ١ / ١٩١ .
١٧. العين مادة (عنو) : ٢ / ٣٥٣ .
١٨. لسان العرب مادة (عنو) : ٣٥ / ٣١٤٧ .
١٩. تاج العروس مادة (عني) : ٣٩ / ١٢٠ – ١٢٣ .
٢٠. التعريفات: ٣٤٧ ،وينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب سامي ماضي (أطروحة):
٢١. ينظر : أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، أحمد خضير عباس (أطروحة) : ٢٠ .
٢٢. المقتضب : ٤ / ٤٠٠ .
٢٣. ينظر : الدلالة النحوية في كتاب المقتضب ، (أطروحة): ٢ .
٢٤. ينظر : ابن جني وعلم الدلالة ، نوال كريم (أطروحة) : ٢٥٦ – ٢٥٧ .
٢٥. ينظر : علم الدلالة : ١٣ .
٢٦. ينظر:المعنى وبناءالقواعد النحوية،محمود حسن الجاسم (دوريات): ٥١٠– ٥١٥ .
٢٧. ينظر : معاني النحو : ٢ / ٥٠٩ ، والدلالة النحوية في كتاب المقتضب ،(أطروحة) : ٥١ ، والنحو القرآني في الكتب والرسائل الجامعية، سهى ياسين زيد (رسالة) : ٩٠ .
٢٨. ينظر:الدلالة النحوية في كتاب المقتضب،(أطروحة): ٥٢ .
٢٩. ينظر: أمن اللبس في النحو العربي (دراسة في القرائن) ، بكر عبد الله خورشيد (أطروحة) : ١٠ – ١٢ .
٣٠. المقاصد الشافية : ٢ / ٥٩٧ – ٥٩٨ .
٣١. ينظر : الخصائص : ١ / ٨٩ .
٣٢. المقتضب : ٣ / ٩١ .
٣٣. ينظر : المقتضب : ٣ / ٩١ ، والكواكب الدرية : ١ / ٢١٣ – ٢١٤ ،ومعاني النحو: ٢/ ٤٨ . ونظرية المعنى في الدراسات النحوية،د.حسين كريم ناصح : ٧٦ ،
٣٤. البقرة : ١٢٤
٣٥. الفوائد والقواعد : ١٩١ – ١٩٢.
٣٦. المقاصد الشافية : ٢ / ٧٣ .
٣٧. ينظر : المصدر نفسه الجزء نفسه : ٧٢ – ٧٣ .
٣٨. ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٣٠ – ٣١ ، وحاشية الصبان : ١ / ٣٢٢ .
٣٩. المقاصد الشافية : ٢ / ٣١ .
٤٠. يوسف : ٨٢.

٤١. شرح اللمع للواسطي: ٣٣ ، وينظر : شرح المفصل : ١ / ٢٣١ ، وأوضح المسالك : ١ / ١١٢ – ١١٣.

٤٢. ينظر : الكواكب الدرية : ١ / ٢٤٢ .

٤٣. المقاصد الشافية : ٢ / ٦١ – ٦٢ .

٤٤. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٤٥. المصدر نفسه الجزء نفسه٦٣ – ٦٤ .

٤٦. المصدر نفسه والصفحات أنفسهما .

٤٧. الفوائد والقواعد:١٧١– ١٣،وينظر : شرح الكافية الشافية:١ / ١٥٧،وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ١٦٨ – ١٦٩ ، والنحو الوافي : ١ / ٤٠٣ – ٤٠٥ .

٤٨. المقاصد الشافية : ٢ / ٢٦١ .

٤٩. ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٣٦٩ .

٥٠. المقاصد الشافية : ٢ / ٢٧١ .

٥١. المصدر نفسه الجزء نفسه ٢٧٦ .

٥٢. ينظر : المصدر نفسه الجزء نفسه ٢٧٨ – ٢٧٩ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٨ – ٣١٠ .

٥٣. المقاصد الشافية : ٢ / ٢٧٠ .

٥٤. ينظر : المصدر نفسه الجزء نفسه٢٧٨ – ٢٧٩ ، وحاشية الصبان : ١ / ٤٥ ، ومعاني النحو : ١ / ٢٥٠ – ٢٥٨ .

٥٥. المقاصد الشافية : ٢ / ٢٦١ .

٥٦. ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٤ – ٢٧٥ .

٥٧. المقاصد الشافية ، وينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٣٦٩ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٠١ .

٥٨. ينظر : معاني النحو : ١ / ٢٤٥ .

٥٩. شرح الوافية نظم الكافية : ٣٦٩ ، وينظر : شرح الألفية للمرادي : ١ / ٢١١ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٨ .

٦٠. ينظر : معاني النحو : ٢ / ٢٥٩ .

٦١. المقاصد الشافية : ٢ / ٢٨٤ – ٢٨٥ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣١٠ .

٦٢. ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٢٧٠ ، ٢٨٥ – ٢٨٦ .

٦٣. التكوير : ٢٤

٦٤. الأنفال : ٦٠

٦٥. المقاصد الشافية : ٢ / ٤٨٥ – ٤٨٦ ، وينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٦٤ .

٦٦. لسان العرب مادة (عَلِم) : ٣٠٨٣ – ٣٠٨٤ .
٦٧. المصدر نفسه مادة (عرف) : ٢٨٩٨ – ٢٨٩٩ .
٦٨. المقاصد الشافية : ٢ / ٤٨٦ .
٦٩. ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
٧٠. البقرة : ٦٥
٧١. الكتاب : ١ / ٤٠ ، وينظر شرح اللمع للواسطي : ٦٢ ، ونتائج الفكر : ٣٣٨ – ٣٣٩.
٧٢. شرح المفصل : ٤ / ٣٢٤ .
٧٣. النحل: ٧٨.
٧٤. حاشية الصبان : ٢ / ٤٥ – ٤٦ ، وينظر : ردود القدامى والمحدثين النحوية على سيبويه ، عبدالزهرة زيون (أطروحة) : ١٨٠
٧٥. المقاصد الشافية: ٣/ ٥٢– ٥٣، وينظر:المغني في النحو: ٢ / ٢٠٦– ٢٠٧ .
٧٦. ينظر : الكتاب : ١ / ٤١ – ٤٢ .
٧٧. المقتضب : ٣ / ٩٣ ، وينظر : الفوائد والقواعد : ١٩٧ ، وشرح المفصل : ٤ / ٣١٦ – ٣١٧.
٧٨. أوضح المسالك : ١ / ٢٥٧ – ٢٥٨ ،وينظر : المغني في النحو : ٢ / ٢٠٧.
٧٩. المقاصد الشافية : ٣ / ٥٤ ، وينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٥٩ .
٨٠. المقتضب : ٤ / ٦٢ ، وينظر : شرح المفصل : ٤ / ٣١٧ ، وشرح كافية ابن الحاجب : ١ / ١٩١ .
٨١. ينظر : المقتضب : ٤ / ٦٢ .
٨٢. ينظر : المقاصد الشافية : ٣ / ٥٤ – ٥٥ .
٨٣. ينظر : المصدر نفسه الجزء نفسه : ٥٥ – ٥٧ .
٨٤. المصدر نفسه ٦ / ٧٣– ٧٤ ،وينظر : حاشية الصبان : ٣ / ٤٥٥ – ٤٥٦ .
٨٥. ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٢٧٦ – ٢٧٧ ، وشرح الألفية للمرادي : ٢ / ١٤٣ – ١٤٤ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٣٥٥ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٨٥ .

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم**

- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لسان الدين الخطيب (محمد بن عبدالله بن سعيد٧٧٦هـ)، تحقيق : محمد عبدالله عنان ، مكتبة الخانجي – مصر ، ط١ ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

- الأعلام ، الزركلي(١٩٧٦م)(خيرالدين بن محمود بن محمد ، مطبعة كوستا تسوماس ، ط٢ ، د.م ، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام (جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري ٧٦١هـ) ، قدم له : الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- برنامج المجاري ، المجاري (أبو عبدالله عبدالرحمن بن اسحاق ٣٧٧هـ) ، تحقيق : محمد أبو الأجفان ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٢م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، الزبيدي (محمد مرتضى ١٢٠٥هـ) تحقيق : عبدالحميد قطامش ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .
- التعريفات ، الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي ٨١٦هـ) ، تحقيق : نصر الدين تونسي ، شركة القدس للتصدير ، القاهرة ، ط ، ٢٠٠٧م .
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الصبان (محمد بن علي أبو العرفات١٢٠٦هـ) ، تحقيق : محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة – مصر ، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- الخصائص ، ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط٤ ، د.ت .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد بن محمد مخلوف ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، د.ط ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة،مصر ، ط٤ ، ١٩٦٤م
- شرح الألفية لابن مالك ، المرادي (الحسن بن قاسم ٧٤٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الاشبيلي (علي بن مؤمن ٦٦٩هـ) ، تحقيق : فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك (أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله ٦٧٢هـ)، تحقيق : د.عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني،بغداد ، د.ط ، ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن ٦٨٦هـ) تحقيق : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- شرح اللمع ، الواسطي (القاسم بن محمد بن مباشر٤٥٦هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح المفصل للزمخشري ، ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي ٦٤٣هـ) ، تحقيق : د.إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط١ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان ٦٤٦هـ) ، تحقيق : موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب،العراق ، د.ط ، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠م.
- علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٩٨م .
- . العين ، الفراهيدي (أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد ١٧٥هـ) ، تحقيق : د.مهدي المخزومي ، ود.ابراهيم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق – بغداد ، ط٢، ١٩٨٦م .
- فتاوى الإمام الشاطبي ، الشاطبي (أبو اسحاق ابراهيم بن موسى ٧٩٠هـ) ، تحقيق : محمد أبو الاجفان ، تونس، ط٢ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، الكتّاني (عبدالحي يزن عبد الكبير ٣٨٢هـ)، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، د.ط ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- الفوائد والقواعد ، الثمانيني (عمر بن ثابت ٤٤٢هـ) ، تحقيق : عبدالوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م .
- الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل على متممة الأجرومية، الحطّاب (محمد بن محمد الرعيني)، تحقيق : وحيد قطب ، وأحمد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ط ، د.ت .
- لسان العرب ، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ط ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .
- معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، دار إحياء التراث العربي،لبنان ، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لكريم بحاشية المصحف الشريف ، محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة ، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م .
- معجم المصنفين ، محمد حسين التونكي ، مطبعة وزنكو غراف طبارة في بيروت ، سورية ، د.ط ، ١٣٤٢هـ .
- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني (تقي الدين أبو الخير منصور ٦٨٠هـ) ، تحقيق : عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي (أبوإسحاق إبراهيم بن موسى ٧٩٠هـ) ، تحقيق : د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ط١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- المقتضب ، المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط ، د.ت .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، مكتبة المحمدي ، بيروت –لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

- نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، كريم حسين ناصح الخالدي ، دار صفاء، عمّان، ط١ ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى ٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،الكويت، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، التنبكتي (محمد عبدالله بن المحمود ٩٦٣هـ) ، تحقيق : عبدالحميد عبدالله الهدومة ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ، طرابلس ، ط١ ، ١٣٩٨هـ – ١٩٨٩م .
- هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، اسماعيل باشا البغدادي (محمد بن عين بن مسلم ١٣٣٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، د.ط ، د.ت .
- الوسيط في تاريخ النحو العربي ، عبدالكريم محمد الأسعد ، دار الشوّاف ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- الواضح في علم النحو ، مصطفى خليل الكسواني ، وحسين حسن قطناني ، دار صفاء ، الأردن ، ط١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م .

❖ **الرسائل والأطاريح الجامعية**

- ابن جني وعلم الدلالة ، نوال كريم زرزور ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية-كلية الآداب ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م .
- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، أحمد خضير عباس علي (رسالة ماجستير)، جامعة الكوفة،كلية الآداب ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- أمن اللبس في النحو العربي (دراسة في القرائن) ، بكر عبدالله خورشيد ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ) ، سامي ماضي إبراهيم الربيعي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- ردود القدامى والمحدثين النحوية على سيبويه ، عبدالزهرة زيون محمود كحيط ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- النحو القرآني في الكتب والرسائل الجامعية ، سهى ياسين زيد ، رسالة ماجستير ،جامعة ديالى ، كلية التربية،١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م .

❖ **المحاضرات والبحوث**

- المعنى وبناء القواعد النحوية ، محمود حسن الجاسم ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة حلب ، سوريا ، العدد ٣٢ ، الجزء ١٧ ، ١٤٢٥هـ .